

Distr.: General
23 June 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٩٢١ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم مجلس الأمن:

"يدين مجلس الأمن حملة العنف التي تتعرض لها المعارضة السياسية قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٧ حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل أعداد كبيرة من نشطاء المعارضة ومن المواطنين الآخرين، وضرب وتشريد آلاف الأشخاص، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال.

"ويدين مجلس الأمن كذلك أعمال حكومة زمبابوي التي منعت معارضيها السياسيين من خوض الحملة الانتخابية بحرية، ويهيب بحكومة زمبابوي إنهاء العنف ووقف أعمال التهريب السياسي ورفع القيود المفروضة على الحق في التجمع وإطلاق سراح الزعماء السياسيين المعتقلين. ويحث المجلس المراقبين الدوليين على البقاء في زمبابوي ما دامت الأزمة قائمة.

"ويأسف مجلس الأمن لأن حملة العنف والقيود المفروضة على المعارضة السياسية جعلت من المستحيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٢٧ حزيران/يونيه. ويرى مجلس الأمن كذلك أنه يتعين على أية حكومة تقوم في زمبابوي، حتى تكون شرعية، أن تحترم مصالح جميع مواطنيها. ويلاحظ المجلس أنه يتعين احترام نتائج الانتخابات التي جرت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تأثير الحالة في زمبابوي على المنطقة برمتها. ويرحب المجلس بالجهود الدولية المبذولة مؤخرا، ومنها جهود زعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولا سيما الرئيس امبيكي. ويهيب مجلس الأمن بسطات



زمبابوي أن تتعاون بالكامل مع جميع الجهود، بما فيها الجهود المبذولة عن طريق الأمم المتحدة، الرامية إلى إيجاد طريقة سلمية، من خلال الحوار بين الأطراف، تتيح تشكيل حكومة شرعية تعبر عن إرادة شعب زمبابوي.

”ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في زمبابوي ويدين وقف حكومة زمبابوي لعمليات المنظمات الإنسانية مما أثر بصورة مباشرة على مليون ونصف مليون نسمة من بينهم نصف مليون طفل. ويهيب المجلس بحكومة زمبابوي أن تسمح فوراً للمنظمات الإنسانية باستئناف خدماتها.

”وسواصل مجلس الأمن رصد الحالة عن كثب، ويطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لحل الأزمة“.